Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 067-081, ISSN 3079-6040

Transitional Justice and the Challenges of Democratic Transition in Libya after the February 2011 Revolution

Abdulslam Hmeedh Ali Ateewah

Department of Political Science, Faculty of Law and Political Sciences – Zintan, University of Zintan, Zintan, Libya.

*Corresponding author: Abdulslam Ateewah | a.atiwa@ouz.edu.ly

Received: 30-09-2025 | Accepted: 05-04-2026 | Available online: 22-04-2026 | DOI:10.5281/zenodo.19698121

ABSTRACT

This study examines the trajectory of transitional justice in Libya following the February 2011 revolution, emphasizing its role as a cornerstone for truth-seeking, victim redress, and national reconciliation. Despite its significance, the process has been hindered by political polarization, weak state institutions, and the overlap between security imperatives and democratic transition requirements. Accordingly, the research addresses two central questions: To what extent has transitional justice shaped aspirations for democratic transition in post-revolution Libya? And how have the failures of implementing transitional justice contributed to obstructing democratic transformation? Adopting both a descriptive approach—to outline the Libyan context and institutional mechanisms—and an analytical-critical approach—to evaluate local, regional, and international political positions—the study highlights the profound challenges undermining the pursuit of transitional justice. Findings reveal that legislative and institutional mechanisms have failed to establish an effective legal framework for transitional justice, while entrenched political divisions, the dominance of armed groups, and the influence of financial elites have further weakened state institutions and jeopardized national security. The study concludes that the shortcomings in realizing transitional justice have not only delayed democratic transition but also reinforced instability by empowering non-state actors over legitimate institutions. These outcomes underscore the urgent need for inclusive political will and legal reforms capable of restoring the rule of law and advancing Libya's democratic aspirations.

Keywords: Transitional Justice, Restorative Justice, Democratic Transition, Libya, Political Challenges.

العدالة الانتقالية وتحديات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011م

عبد السلام حميده علي عطيوه

قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية الزنتان، جامعة الزنتان، ليبيا.

*المؤلف المراسل: عبد السلام عطيوه | a.atiwa@uoz.edu.ly

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 05-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 22-04-2026م | DOI:10.5281/zenodo.19698121

ملخـــــص البحـــــث

تمثل العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011م ركيزة أساسية لضمان كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا وتحقيق المصالحة الوطنية. غير أن مسارها تعثر أمام تحديات الانقسام السياسي، ضعف مؤسسات الدولة، وتداخل المسارات

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

الأمنية مع استحقاقات التحول الديمقراطي، ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيس المتمثل في: ما مدى تأثير العدالة الانتقالية في ليبيا على الطموح نحو التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير 2011م. وكيف ساهمت اخفاقات تحقيق العدالة الانتقالية في تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا بعد فبراير 2011م؟ تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب الاجتماعية في تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م، وتوضيح التحديات التي تواجه الدولة الليبية في ظل استمرار الانقسام الداخلي بين مختلف القوى السياسية الليبية والجماعات المسلحة على اختلاف توجهاتها: كذلك الكشف عن كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا والذهاب إلى اتفاق يحقق تطلعات المواطن الليبي، الذي يطمح للاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي من خلال المشاركة السياسية والديمقراطية، أتبع الباحث المنهج الوصفي في وصف الحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، وآلية عمل المؤسسات في الدولية وتعاملها مع قضايا العدالة الانتقالية، والمنهج التحليلي النقدي في تحليل المواقف السياسية المحلية والاقليمية والدولية ونقدها في إطار مدى امكانية تحقيق العدالة الانتقالية من عدمها وما هي التحديات التي تواجهها، حيث توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن الدراسة أكدت على فشل المسار التشريعي والمؤسسي في بناء قانون يحقق العدالة الانتقالية، مع استمرار الانقسام السياسي في ظل غياب احساس النخب المتحكمة بخطورة الوضع خاصة على الأمن الوطني، وهيمنة صوت السلاح والمال على صوت القانون وتغول الجماعات المسلحة واصحاب المال والنفوذ على مؤسسات الدولة واخضاعها لسيطرتهم.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، العدالة الإصلاحية، التحديات، التحول الديمقراطي، ليبيا.

1. المقدمة:

بعد ثورة فبراير في 2011م تغير النظام السياسي في ليبيا بسقوط نظام حكم القذافي الذي استمر اكثر من 41 عام، حيث واجهت الدولة الليبية جملة من التحديات على المستوى الامني والسياسي والاقتصادي، ايضا تعرض المجتمع الليبي إلى صراعات امنية واجتماعية ادت إلى خلل في النسيج الاجتماعي الليبي، واصبحت قضايا حقوق الإنسان محل انتباه للمؤسسات والجمعيات الدولية والمحلية التي تختص بقضايا حقوق الإنسان، تحديدا قضايا الآمن المجتمعي والسجن التعسفي والقتل والتهجير، حتى اصبح ملف حقوق الإنسان ثقيل ويحتاج إلى وضع قواعد للعدالة الانتقالية كشرط لإصلاح المجتمع الليبي المتصدع.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور العدالة الانتقالية في تحقيق السلم المجتمعي والانتقال بالدولة الليبية من حالة الثورة إلى حالة الدولة المستقرة، كما تسعى الدراسة قيد البحث في تقييم مدى نجاح الجهود المبذولة والساعية إلى بناء قانون للعدالة الانتقالية قابل للتطبيق، وتسليط الضوء على اهم وابرز التحديات والعقبات وابرازها، ايضا تحليل مدى قدرة المجتمع الليبي والدولة الليبية الممثلة بمؤسساتها الرسمية والتشريعية في القدرة على التحول إلى الديمقراطية، وتقديم رؤية نقدية للمسار الذي سلكته الدولة الليبية بعد ثورة فبراير 2011م حتى تاريخه، هذا وقدم البحث جملة من النتائج والتوصيات حول موضوع البحث: العدالة الانتقالية

وتحديات التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة فبراير 2011م .

1.1 مشكلة الدراسة:

تتأتى مشكلة الدراسة حول التحديات التي تواجه انتقال الدولة الليبية من مرحلة الديكتاتورية وحكم الفرد قبل ثورة فبراير 2011م، إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيس المتمثل في: **ما مدى تأثير العدالة الانتقالية في ليبيا على الطموح نحو التحول الديمقراطي بعد ثورة فبراير 2011م. وكيف ساهمت اخفاقات تحقيق العدالة الانتقالية في تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا بعد فبراير 2011م؟**

1.2فرضية الدراسة:

نتيجة للانقسام السياسي والصراع بين القوى المؤثرة خاصة القبلية والمصلحية في ليبيا، فإن جهود وآليات العدالة الانتقالية كللت بالفشل في ليبيا بعد 2011م، ذلك بسبب انتشار السلاح وهيمنة المجموعات والفصائل المسلحة على مفاصل الدولة، اضافة إلى تعنت المتصدرين للمشهد السياسي والبحث عن مصالحهم الضيقة على حساب المصلحة العامة والمصلحة الوطنية، وفشل محاولات بعثة الامم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية ترضي الجميع، كما تفترض الدراسة ان غياب استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية في ظل التحديات السابقة الذكر ادى الى استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وتعميق الانقسامات وتقويض شرعية مؤسسات الدولة الشرعية.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على الأسباب الاجتماعية في تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م .

2- توضيح التحديات التي تواجه الدولة الليبية في ظل استمرار الانقسام الداخلي بين مختلف القوى السياسية الليبية والجماعات المسلحة على اختلاف توجهاتها.

3- الكشف عن كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا والذهاب إلى اتفاق يحقق تطلعات المواطن الليبي، الذي يطمح للاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي من خلال المشاركة السياسية والديمقراطية.

1.4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- دراسة إذا بالإمكان تحقيق العدالة الانتقالية من عدمها.

2- دراسة الأسباب التي تقف دون تحققها وإذا ما كانت اسباب اجتماعية أم سياسية أم أسباب أخرى قد تكون معقدة.

1.5. منهج الدراسة:

أتبع الباحث المناهج التالية:

أولا: المنهج الوصفي: في وصف الحالة الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011م، وآلية عمل المؤسسات في الدولية وتعاملها مع قضايا العدالة الانتقالية.

ثانيا: المنهج التحليلي النقدي: في تحليل المواقف السياسية المحلية والاقليمية والدولية ونقدها في إطار مدى امكانية تحقيق العدالة الانتقالية من عدمها وما هي التحديات التي تواجهها.

2. تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

المبحث الثاني: مسارات وآليات العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م بين المحاولات والتجارب.

2.1 المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي

إن العدالة الانتقالية هي جملة الاليات والعمليات التي تتبناها المجتمعات لمعالجة إرث الانتهاكات في حقوق الانسان، وأن التحول الديمقراطي يعني عملية الانتقال من نظام ديكتاتوري وشمولي إلى نظام آخر جديد، وهو النظام الديمقراطي والتعددي الذي يؤمن بالمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة.

1.2.1 المطلب الاول: مفهوم العدالة الانتقالية

إن مفهوم العدالة الانتقالية يعتبر مفهوم حديث يرتبط بمعالجة قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي تتنامى وتظهر بعد الثورات حيث تجر الدول والشعوب إلى حروب أهلية، خاصة وأنها تتسبب في خروقات وتجاوزات يتعرض لها الإنسان خلال الصراعات المسلحة، وما ينتج عنها من اوضاع تسبب العنف واستخدام القوة في المجتمعات التي هي في طور التحول الديمقراطي، والعدالة الانتقالية تهدف إلى استعادة السلم المدني والاجتماعي الذي يأتي عبر بناء مؤسسات الدولة التي تحتاج إلى عدالة متعددة الابعاد : خاصة البعد القضائي وتحقيق سيادة القانون، وتصحيح المخالفات القانونية وإنصاف الحق والعدالة في توزيع الثروات والخدمات العامة [1].

في اللغة العربية فإن العدالة تعني الاستقامة والاعتدال وذلك يعني الخروج عن الاعوجاج والانحراف،

وهذا يشير إلى السير في طريق معتدل ومستقيم ومتوازن حتى يتحقق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وقد اشتقت كلمة العدالة من جذر الكلمة (عدل) في اللغة العربية، كما قال تعالى في محكم كتابه : "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" سورة النحل: الآية 90 [2].

الامم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الانسان، اتفقت على أن العدالة الانتقالية هي "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزت الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة" [3].

أي أن العدالة الانتقالية تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وهذا يعني أن تمة ارتباط بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، فلا يمكن من وجود مصالحة وطنية إلا بعد أن تتحقق العدالة الانتقالية، فالعلاقة أذن تكاملية، بمعنى أن أي مصالحة مبنية على النسيان والافلات من العدالة تكون هشة وقابلة للانهيار، فالعدالة مهمة وضرورية لبناء سلام دائم بين مختلف فئات المجتمع، في المقابل لا عدالة بدون مصالحة وطنية والمجتمعية التي تعالج الانقسامات المجتمعية والنفسية .

من خلال تحليل مفهوم العدالة الانتقالية نجد انها المسار نحو المصالحة والذي يحقق الاتي:

1- إعادة الاعتبار للضحايا خاصة ضحايا الصراعات المحلية وذلك برد الاعتبار وجبر الضرر والتقليل من الشعور بالإهانة والرغبة في الانتقام.

2- تحديد المسؤوليات خاصة المسؤولية عن الاضرار البشرية والمادية ومحاسبة الجناة وتطهير المجتمع من ثقافة الافلات من القانون.

3- بناء جسور الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين والاعتراف بالحقوق الانسانية واحترام المواطنة.

4- معالجة اساس واسباب الصراع خاصة الانتهاكات والظلم وبناء بيئة سليمة صالحة للتعايش السلمي.

5- توثيق الانتهاكات عبر التقارير التي تعدها اللجان المختصة في جمع المعلومات وتحليلها خاصة التي تتعلق بحقوق الانسان.

1.2.2 المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

أن التحول الديمقراطي يعني ظاهرة سياسية طبيعية تنتهي إلى عملية تنتقل خلالها دولة ما او مجتمع من النظام الديكتاتوري المستبد او النظام الشمولي او العسكري إلى نظام حكم ديمقراطي، وعملية الانتقال عادة تتم بعد ثوره تقودها النخب السياسية والفكرية وتنتهي إلى صراع مسلح وعنف، لذلك فإن عملية الانتقال والتحول من نظام ديكتاتوري مستبد إلى نظام ديمقراطي هي عملية معقدة وليست سهلة أو ميسرة [4].

على ما تقدم، فإن العلاقة الجدلية بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي قائمة على تفسير للمفاهيم التي تبين كيليهما، وهذا يعني أن العدالة هي أساس للديمقراطية إذ تشكل العدالة الانتقالية شرطا اساسيا لإقامة نظام ديمقراطي يتحول من الديكتاتورية إلى الإدارة الديمقراطية، فالعدالة تبني الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية للدولة الديمقراطية، كما تعمل على تأسيس وبناء ثقافة تعمل على ترسيخ القانون وتحقق أعلى قدر من المصالحة الاجتماعية أو الوطنية [5].

تبقى الجدلية قائمة بين تحقيق العدالة الانتقالية والانتقال إلى نظام ديمقراطي على شرط اساسي حتى تكتمل البنية الاولية للتحول الديمقراطي، والشرط الاساس هو ان تتحقق المصالحة الوطنية التي تبرز منها إشكالية جديدة وهي: "**المصالحة الوطنية أولا أم العدالة الانتقالية أولا**"، حيث يبرز تحدي جديد بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي اساسه الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع الليبي [6] ، إذ تبرز تحديات اخرى امام تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي [7]:

أ- التحدي السياسي: عقدت مؤتمرات وتجمعات وطنية وفي مدن ليبية كان الهدف منها تقريب المسافات ووجهات النظر خاصة السياسية حول مفهوم المصالحة الوطنية، إلا أن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط واضحة للمصالحة وما هي الادوات التي تعمل على تحقيقها، الامر الذي ادى إلى فشل كل الجهود والمساعي السياسية في بناء تجمع وطني شامل يذهب إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وكان الاثر مباشر على بناء الدولة الديمقراطية والتحول إلى الديمقراطية على النموذج الحديث للديمقراطيات خاصة في الدول الغربية، وقد ظهرت الانقسامات السياسية التي ولدت من رحم الازمة السياسية الناتجة عن ضعف الوعي السياسية والاجتماعي بأهمية العدالة الانتقالية والتسامح والاعتذار والتنازل لأجل القضايا الوطنية، فكانت النتيجة ظهور الانقسامات السياسية والاجتماعية وخلق معوقات امام التعايش السلمي المجتمعي تشتد بدوافع سياسية.

ب- التحدي الامني: أن الامن المجتمعي والامن الشامل في أي مجتمع يعتمد على مدى الترابط الاجتماعي والتقارب الثقافي، اضافة إلى اهمية الشعور بوحدة الانتماء السياسي والاجتماعي واهمية توفر قدر كبير من المصلحة المشتركة، إلا أن الانقسام السياسي والعقائدي والفكري الذي اضحى واقع يتنامى فيه الشعور بالاختلاف، فظهرت عداوة بين مدن وقبائل كمثال على ذلك العداوة بين مدينة مصراته ومدينة تاورغاء، وبين شرق ليبيا وغرب ليبيا وحرب قوات حفتر الذي شن هجوم مسلح على مدينة طرابلس في ابريل 2019م، ونتج عن ذلك تنامي دور الجماعات المسلحة التي اصبحت تسيطر على مناطق تعتبرها مناطق نفوذ بعيدا عن سيطرة مؤسسات الدولة الرسمية .

ج- التحدي الاقتصادي: يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد شبه كليا على الايرادات التي تحققها الصادرات من النفط والغاز، إذ يشكل قطاع النفط في الاقتصاد الليبي نسبة 94% من الإيرادات من النقد الاجنبي، و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي[8] ، مما يعني أن الاقتصاد الليبي يقع تحت الضغوط التي تمارسها القبائل والمناطق والقوى المسلحة التي تقع الحقول والموانئ النفطية ضمن اراضيها، وهذا يشكل عبئ ومصدر قلق للسلطات الرسمية ويجعلها في نطاق المساومات التي تمارسها القبائل والجماعات المسلحة بعيدا عن سيطرة المؤسسات الرسمية، وضمن هذه المعادلة اصبح الاقتصاد تحدي حقيقي امام المصالحة الوطنية، طالما تستغلها اطراف قبلية وجهوية ترى من حقها ان تساوم الاطراف الاخرى ومؤسسات الدولة لأجل تحقيق مصالحها الجهوية، حيث انعكس ذلك على الاقتصاد الليبي ايضا على النظام المالي، فكانت النتيجة انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية خاصة قيمة الدولار وسعر الصرف الذي حقق مستوى متباين بين السعر الرسمي والسعر داخل السوق الموازي، ويعتبر التحدي الاقتصادي عقبة كبيرة امام تحقيق مصالحة وطنية في ظل تدهور الحالة المعيشية لشريحة كبيرة من الشعب الليبي خاصة ذوي الدخل المحدود، اضافة إلى تفشي البطالة والفقر بين فئة الشباب الليبي الذي اصبح عرضة للتجنيد بالجماعات المسلحة.

كما أن ليبيا التي تمتلك موارد نفطية وكميات كبيرة من الغاز الطبيعي وموارد آخري غير مستغلة، وعدد سكان ضئيل بالنسبة للموارد وغير متكافئ بالتعداد السكاني لدول الجوار المحيطة بليبيا مع قلة الموارد في دول الجوار المحيطة، يعتبر من أخطر عوامل الجوار واكثرها أغراء للجيران على التفكير في حل مشاكلهم الاقتصادية والسكانية، على حساب ليبيا وشعبها التي تمتلك موارد طبيعية في عدد سكان قليل [9].

د- التحدي الاجتماعي: يتميز المجتمع الليبي بأنه مجتمع محافظ متمسك بالقيم الإسلامية والعادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي، ألا أنه عقب ثورة فبراير 2011م حدث تصدع في النسيج الاجتماعي الليبي، بعد الانقسام بين فئات المجتمع الليبي مؤيد للنظام السابق نظام القذافي ومعارض له وبين ثوار يحملون السلاح وفئة متحفظة، فكانت الصراعات المسلحة التي نتج عنها ضحايا بشرية وتدمير وتهجير للسكان بيت الفئات المتصارعة، فكانت تلك الصراعات قد اثرت على وحدة الصف الاجتماعي وتسببت في عدم القبول بالمصالحة الوطنية.

2.2 المبحث الثاني: مسارات وآليات العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م بين المحاولات والتجارب

إن مسارات وآليات العدالة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م مرت بمجموعة من المحاولات خاصة

التشريعية، حتى تنهي مرحلة كان لها الاثر في تعثر قيام دولة القانون والمؤسسات، وفي هذا السياق كان المسار التشريعي والمؤسسي إلى حدا ما موجود، والمبحث الثاني يبحث في المسارات والآليات للعدالة الانتقالية بين المحاولات الجادة والتجارب التي حدثت في دول أخرى.

2.2.1 المطلب الأول: المسار التشريعي والمؤسسي

بعد سقوط نظام القذافي في 2011/10/23م وإعلان التحرير، بدأت المحاولات الجادة لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، حيث اصدر المجلس الانتقالي القانون رقم (4) لسنة 2012م بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام [10]، والذي حدد شروط الانتخاب والضوابط القانونية لإنشاء المفوضية العليا للانتخابات، ايضا وضع المواد القانونية للعملية الانتخابية وشروطها والعقوبات في حالة المخالفة، حيث كان القانون رقم 4 لسنة 2012م البداية الحقيقة في مشروع بناء مؤسسات الدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، وفي 17 مايو 2012 صدر القانون رقم (41) بشأن تعديل القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة (قانون-رقم-41-لسنة-2012)، وقد جاء التعديل في المادة (4) من القانون رقم (17) لسنة 2012، بحيث يكون نص المادة الرابعة " تنشأ هيئة وطنية تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، تتبع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، مقرها مدينة طرابلس ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، على أن يكون لها فرع في كل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف"، وهذ يعني أن المحاولات التشريعية لإنشاء دائرة قضائية مختصة تكون لها الصفة والاختصاص والتبعية للمجلس الانتقالي، ومن الضروري جدا لإرساء قواعد العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، أن تتوفر القواعد القانونية والقوى الداعمة للمسار التشريعي والقانوني نحو بناء دولة المؤسسات والقانون، إلا أن الانقسام السياسي والمؤسساتي وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة، كان الحائل والمانع لتنفيذ القواعد التشريعية والقانونية التي تدعم العدالة والمصالحة الوطنية، حتى تتحقق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يجب أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى النخب الحاكمة في ليبيا، وبالنظر للتجارب الدولية في تحقيق العدالة الانتقالية فإن ذلك ليس بالمستحيل أن تتحقق في ليبيا [11]، كما أن العدالة الانتقالية كمشروع وطني تعتمد على مدى قدرة الآليات في الاستجابة إلى التطلعات والرؤى الاجتماعية والحد من الانتهاكات بجميع اشكالها.

2.2.2 القوانين المرتبطة بالمرحلة الانتقالية بعد ثورة 2011م:

من أهم القوانين التي ارتبطت بالمرحلة الانتقالية القانون رقم (26) لسنة 2012م بشأن إنشاء هيئة تطبيق معايير النزاهة والوطنية والذي صدر في بنغازي 2011/12/12م، وكان القانون رقم 26 لسنة 2012م جاء بناء على مطالب مجموعة من المعتصمين امام المجلس الانتقالي، والمطالبين بإصدار قانون

يمنع كل من ارتبط بنظام القذافي وتقلد مناصب عليا في الدولة أو قتل او مارس القمع ضد الليبيين، أو مارس أعمالا ضد ثورة 17 فبراير 2011م وضرورة اصدار تشريع بذلك وتشكيل هيئة لتنفيذ القانون، حيث استجاب المجلس الانتقالي المؤقت للمطالب الشعبية، وبموجب القرار رقم 192 انشأت الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية وسمي أعضاءها بموجب القرار رقم 17 وتتكون الهيئة من 12 عضوا من القانونيين ومن بينهم 5 قضاة [9]، وفي ذات السياق قد صدرت احكام قضائية وطعون منها الطعن رقم 16 لسنة 59 قضائية الصادر بتاريخ 2012/1/25م، والذي يتعلق بعدم دستورية القانون رقم (52) لسنة 2012م، بشأن وضع ضوابط تقلد بعض الوظائف العامة [9].

2.2.3 المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية

لا يوجد عمل إنساني خالي من التحديات والعقبات، خاصة إذا ارتبط العمل بالقانون والسياسة وتباين الرغبات والمصالح بين مختلف فئات المجتمع، وفي سياق ما تقدم من البحث فإن مسارات وآليات العدالة الانتقالية تواجهها جدلية طبيعية في العلاقة بين العدالة الانتقالية وبين المصالحة الوطنية، وسبق أن بينا شيء يسير من هذه العلاقة الجدلية والتي تعتبر تحدي رئيسي امام أي محاولة لبناء قانون يختص بالعدالة الانتقالية، عليه فإن التحديات يمكن وضعها في النقاط التالية [6].

أولا– جدلية الاولويات بين العدالة الانتقالية ام المصالحة الوطنية، وتوجد رؤى مختلفة وهي كالاتي:

1– الرؤية الأولى: ترى ان العدالة الانتقالية تسبق المصالحة الوطنية التي يجب ان تكون بعد محاسبة المنتهكين لحقوق الانسان ولقواعد العدالة.

2– الرؤية الثانية: ترى أن المصالحة الوطنية يجب ان تسبق العدالة الانتقالية معللة ذلك بأهمية الموروث الديني والعرف الاجتماعي والاخلاقي يضمن تحقيق العدالة بعد المصالحة.

3– الرؤية الثالثة: ترى بأن تسير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مسارين متوازيين لتحقيق نفس الهدف، وتنطلق في ذلك من مبدأ التكامل بين المسارين وأن كلاهما يكمل الاخر.

إلا أن الواقع الليبي يبدو مختلف إذ أن سيطرة القبلية على المجتمع الليبي اقوى من سيطرة مؤسسات الدولة، اضافة إلى انتشار السلاح واستحواذ البعض على المال والإعلام والتوجيه السياسي من خلال التدخل والدعم الخارجي، فقد اثر ذلك على أي مسار من المسارات التي تذهب إلى بناء الدولة وتحقيق اعلى مستوى للعدالة والمصالحة الوطنية، كما أن ملف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا لم تكن بدايته مند ثورة 17 فبراير 2011م، فقد عانى الليبيون من الانتهاكات في حقوق الانسان في عهد حكم القذافي، الامر الذي تسبب في خروج الانتفاضة الشعبية على نظام القذافي والاسراع في الإطاحة بنظامه المستبد، ايضا عملت

المؤسسات الثورية التابعة لنظام القذافي إلى تصنيف المجتمع الليبي إلى درجات وامتيازات في الحقوق، وقد كان ملف حقوق الإنسان ارث ثقيل على الدولة الليبية التي تواجه مشكلة حقيقة في معالجة ذلك، والعدالة الانتقالية لا تزال هدف من اهداف المؤسسات الرسمية في الدولة الليبية وهدف من اهداف الجمعيات والمؤسسات الحقوقية التي تعمل على الارض الليبية [5].

ثانيا– انعدام الثقة بين مؤسسات الدولة [6] ، أن الثقة هي الاساس في المعاملات بين مؤسسات الدولة الرسمية والشعب، وفي ليبيا فإن الواقع يبين الفجوة بين مؤسسات الدولة وبين عموم الشعب الليبي الذي يتطلع إلى أجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ومن التحديات والاشكاليات التي تمثل عقبة حقيقية للمرور إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وبعد 2011م في ليبيا فإن فقدان الثقة بين المواطن الليبي والدولة، هي نتيجة لعدم إيمان المواطن بعدم فاعلية المؤسسات ونزاهتها وقدرتها على تحقيق المصالح العامة [12]، ومن اسباب مظاهر انعدام الثقة كما يلي:

1– سيطرة المجموعات المسلحة الغير خاضعة للدولة على المؤسسات الامنية والعسكرية في كل من طرابلس وبنغازي.

2– استمرار الاجسام التشريعية التي تم انتخابها بين 2012م المؤتمر الوطني العام الذي تحول الى المجلس الاستشاري للدولة، وفي 2014م مجلس النواب الذي استمر في التمديد للاستمرار حتى هذا التاريخ، وهذا يعطي انطباع لدى المواطن الليبي الذي هو الناخب وصاحب الحق الاصيل في اختيار من ينوب عنه، بأن مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي اصبح غير محقق، وهذا يعكس توزيع القوة في ليبيا بين تنظيمات سياسية موزعة بين شرق البلاد يمثلها مجلس النواب وفي غرب البلاد يمثلها المجلس الاستشاري الاعلى للدولة، وبين مجموعات مسلحة وجماعات فكرية وايديولوجية تنتمي إلى تيارات دينية وسياسية مختلفة وعلى الاغلب لديها ارتباط بدول وجماعات خارجية [13].

3– المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح: من التحديات الحقيقية في عدم قدرة المؤسسات الرسمية بناء قانون فاعل يحقق العدالة الانتقالية، هو عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة دورها المدني في بناء هياكل وتجمعات تؤمن بالعدالة الانتقالية، ذلك بسبب هيمنة السطوة القبلية على المجتمع المدني وتهميش دوره المجتمعي، والالتفاف على العدالة الانتقالية باللجوء إلى حل النزاعات عبر مجالس الصلح الخاضعة إلى سيطرة القبيلة، كبديل عن المحاكم الرسمية والقضاء واعطاء مساحة واسعة لدور شيوخ القبائل في تحقيق العدالة حسب رؤيتهم، وهذا مؤشر واضح يشير إلى غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة الرسمية وفقد للأمن والقانون الذي يؤثر بشكل مباشر على السلم المجتمعي والامان الأهلي [14].

4- التدخل الخارجي والدعم الاقليمي لأطراف النزاع في ليبيا: ويتمثل في الدعم الاقليمي الذي تقدمه مصر والإمارات لقوات المشير حفتر في شرق البلاد، والدعم الذي تقدمه تركيا لقوات حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، خاصة في مجالات التعاون العسكري بناء على اتفاقيات بين حكومة الوحدة الوطنية والجمهورية التركية [13]، ومن جهة أخرى فإن فشل الأمم المتحدة وكل البعثات الدولية لليبيا في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، وتحقيق المصالحة الوطنية بسبب الاطماع في السلطة والتدخلات الخارجية يمثل تحدي قوي امام تحقيق العدالة الانتقالية .

2.2.4 المطلب الثالث: العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي

أن العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في ليبيا يجب أن تكون علاقة بناء وإصلاح للهياكل السياسية والاجتماعية، خاصة بعد الاحداث التي صاحبت الانتفاضة الشعبية في ليبيا اثناء ثورة 17 فبراير 2011م، ولآن العدالة الانتقالية لا تقوم إلا بشرط توفر ادوات الاصلاح المجتمعية والتي تتطلب قيام عدالة إصلاحية كأساس للعدالة الانتقالية، ثم الانتقال إلى بناء الدولة الليبية الحديثة على اسس جديدة تؤسس للديمقراطية كخيار للثورة، ولآن الارث الذي خلفه نظام القذافي في ملفات حقوق الإنسان والاضطهاد والسجون والاعدامات لا تزال حاضرة في العقلية الجمعية الليبية، عليه فلن تقوم علاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي إلا بتوفر عدالة إصلاحية، والاهم في ذلك فإن الانقسام بين فئات من المجتمع الليبي حول 42 عام من الاستبداد الذي قام به نظام القذافي، بين مؤيد ومعارض للممارسات الاستبدادية التي تعكس ثقافة مختلفة ومتباينة، حيث يرى البعض ان الاستبداد كان لازما ومهم لصناعة الاستقرار وتوفير الامن والسلم المجتمعي، وبين من يرى في الاستبداد هو الاستبداد تحت أي ظرف بعيدا عن المجاملات السياسية، من هنا يبرز الرأي الذي يربط بين تحقيق المصالحة الوطنية لتكون اداة بناء يجمع العدالة الانتقالية والاصلاحية كشرط للسلام وتخطي ثقافة المنتصر والمهزوم للبناء الديمقراطي، وهنا تكمن الابعاد السلبية الخطرة لتقسين ليبيا بين مدن منتصرة واخرى مهزومة، الامر الذي يحدث عنه شرخا اجتماعيا خطيرا [15].

وفي سياق العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في ليبيا، فإن الواقع الليبي يعكس ازمة سياسية وثقافية عميقة، ومن خلال التحليل للتداعيات والاسباب للأزمة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: **(ما هي الحلول التي يجب ان تتخذها الدولة الليبية للخروج من الأزمة؟)**، ولآن السؤال أصبح شائع ومعروف لدى المؤسسات في الدولة الليبية ولدى عامة الناس، فإن الدور الذي أصبح جامداً في بناء الدولة الديمقراطية هو دور الاحزاب السياسية، وهذا يعود للأسباب التالية:

أولا– الثقافة السياسية لدى عامة الشعب الليبي كانت مغيبة خلال حقبة حكم القذافي عن اهمية دور الاحزاب السياسية في صناعة الفعل السياسي، اضافة إلى النظرة العامة للشعب الليبي أن ممارسة العمل الحزبي يعد جريمة ومخالف للقيم الوطنية [16]، وأن الاحزاب مجرد دكاكين تنتهز الفرصة لتولي الحكم.

ثانيا– إن العمل الحزبي في ليبيا يفتقد إلى البنية الوظيفية الحقيقة للعمل السياسي والحزبي، وقد اكدت التجربة أن تأسيس الأحزاب الليبية عقب الثورة في 2011م كان اشبه بتكوين مجموعات سياسية تنتمي للقبائل والمدن داخل نطاقها الجغرافي، وهذا يعني أن الازمة في الثقافة الحزبية قد ارتبطت بالنخب السياسية ايضا.

ثالثا– التأثير الخارجي على السياسة الداخلية والخارجية في ليبيا، أي أن الثورة في ليبيا ليست شأناً محلياً داخلياً، وإنما هي صورة معقدة ومتداخلة إذ توجد ثورة مضادة وتدخلات وأدوار إقليمية ودولية لديها تأثير في نتائج الثورة، ذلك في إطار المصالح والنفوذ [9]، وبعد سقوط نظام القذافي اصبحت الحدود والمنافذ الليبية مع دول الجوار شبه معدومة المراقبة، وبالتالي كانت النتيجة أن قوى وجماعات سياسية تحصلت على دعم سياسي وتسليح مكنها من الاستقواء على باقي الجماعات السياسية منافسة لها [9].

قال: المحلل السياسي حسام محمود الفنيش: "إن الأحزاب السياسية في ليبيا تواجه ضغوطًا متزايدة من الحكومة، أبرزها منعها من إقامة أنشطتها في الجامعات والمؤسسات التعليمية، وفرض إجراءات أمنية تقيد نشاطها المجتمعي، إضافة إلى تعطيل صرف الدعم المالي المقرر لها رغم إقراره في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأحزاب[17]، وكان من المتوقع أن تذهب الحكومة إلى دعم الاحزاب السياسية في اتجاه بناء ثقافة تقبل الحوار والمصالحة، وترسخ ثقافة العدالة الاجتماعية وحق ممارسة السياسة في إطار الحقوق والواجبات، وأن المصالحة الوطنية ليست مجرد تسويات أو صفقات بين احزاب او جماعات أو افراد، وفي هذه الحالة يصبح الحوار الوطني وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال القبول والاعتراف بالمشاركة السياسية للجميع، بعيدا عن الامتيازات الخاصة ونبذ العنف والحوار حول كل الاشكاليات القائمة بين شركاء الوطن وشركاء الثورة، والدعوة إلى التسامح بشرط ترسيخ مبدأ العدالة وعدم الإفلات من القانون [18].

أذن العلاقة بين العدالة الوطنية والتحول الديمقراطي في ليبيا ترتبط بالعدالة الإصلاحية ودور الاحزاب السياسية في بناء وتأسيس لحوار وطني جامع، والعدالة الانتقالية هي الخطوة التي تسبق الانتقال والتحول إلى الديمقراطية تكون مبنية على اساس القبول بالأخر، فليس من الممكن أن يكون في ليبيا تحول ديمقراطي مع استمرار هيمنة الجماعات المسلحة على مؤسسات الدولة، وغلبة دور القبيلة على دور مؤسسات الدولة

الرسمية، واستمرار المغالبة بين الفئات المختلفة داخل المجتمع الليبي.

3. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها الآتي:

1- أكدت الدراسة فشل المسار التشريعي والمؤسسي في بناء قانون يحقق العدالة الانتقالية.

2- وضحت الدراسة إن استمرار الانقسام السياسي في ظل غياب احساس النخب المتحكمة بخطورة الوضع خاصة على الامن الوطني.

3- بينت الدراسة هيمنة صوت السلاح والمال على صوت القانون وتغول الجماعات المسلحة واصحاب المال والنفوذ على مؤسسات الدولة واخضاعها لسيطرتهم.

4- أبرزت الدراسة فشل أي حوار سياسي في ظل التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية.

5- كشفت الدراسة ضعف الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها السياسي والثقافي وخلق بيئة حوار وطني جامع، وسيطرة القبيلة والمصالح الضيقة على حساب مؤسسات الدولة خاصة في حل النزاعات بعيدا عن مؤسسة القضاء.

4. التوصيات

1- يوصي الباحث ضرورة العمل على اصدار قانون شامل للعدالة الإصلاحية ومنها إلى العدالة الانتقالية بموافقة واجماع جميع الاطراف، وحث الجميع على تقديم التنازلات لأجل الوحدة الوطنية.

2- الإسراع في اعتماد دستور دائم يتضمن مبادئ قانون العدالة الانتقالية كجزء من الدستور.

3- التأكيد على المجتمع الدولي وهيئة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية، بأن تتحمل مسؤولياتها اتجاه دولة ليبيا بعد انهيار نظام القذافي وشبه انعدام المؤسسات الرسمية في ليبيا، ذلك بتقديم الدعم والمشورة واتخاذ القرارات الدولية والاقليمية التي تدعم المسار الديمقراطي في ليبيا.

4- اهمية الاصلاح في المؤسسات الرسمية للدولة الليبية ومكافحة الفساد الذي أصبح جزء من الإدارة العامة في ليبيا.

5- الذهاب في مسار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل دستور ينظم الحياة السياسية، وانهاء جميع الاجسام التي تحتكر السلطة مستغلة حالة الفوضة والازمة السياسية في البلاد.

المراجع:

[1]. طارش عبد الرضا اسعد، حسن هند مالك. العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات. *مجلة العلوم السياسية*. 2020؛ 59: 131.

[2]. القرءان الكريم

[3]. المفوضية السامية لحقوق الإنسان. العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان .متاح على الإنترنت : [https://www.ohchr.org/ar/transitional-justice] (تم الدخول في تاريخ: 03 يوليو 2025)

[4]. الوحيشي علي مصباح محمد. دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. *مجلة الاقتصاد والبحوث العلمية*. 2015؛ 1 (2): 48.

[5]. كندير عبد الحفيظ، خيري عمر، الصديق بن وهيبة نجوى، عمر عاشور، حمودة فرج سليمان، عادل زقاغ، حسين أحمد قاسم، حمشي محمد، صيام عبد الحميد. *ليبيا – تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة*. الطبعة الأولى؛ حسين أحمد قاسم، محرر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة؛ 2022.

[6]. الأطرش أحمد علي. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات. مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الإنترنت[https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149] : (تم الدخول في تاريخ: 07 يوليو 2025) .

[7]. صالح بدرية عبد الله. تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011–2021. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 2022؛ 11 (2): 1–18. https://doi.org/10.55716/jjps.2022.11.2.1

[8]. اللافي أبوجديريه أبوعزوم. الإقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات. جامعة سبها، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. متاح على الإنترنت[https://lcsms.info/libyan-economy] : (تم الدخول في تاريخ: 07 يوليو 2025)

[9]. التقرير الاستراتيجي الليبي 2012م، مركز بحوث وتشجيع الصحافة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – بنغازي – ليبيا، ص41 .

[10]. ليبيا. قانون رقم (28) لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام. الجريدة الرسمية. 12 مايو 2012؛ العدد (5): ص 279–280.

[11]. عبدالحفيظ محمد الشيخ. مسار العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل. المركز الديمقراطي العربي. متاح على الإنترنت[https://democraticac.de/?p=78791] : (تم الدخول في تاريخ: 20 يوليو 2025)

[12]. سانجاي برادان. مواجهة غياب ثقة المواطن في الحكم: الأمر المحتم على مجموعة البنك الدولي. مدونات البنك الدولي. متاح على الإنترنت[https://blogs.worldbank.org/ar/voices/mwajht-ghyab-thqt-almwatn-fy-alhkm-alamr-almhtm-ly-mjmwt-albnk-aldwly] : (تم الدخول في تاريخ: 01 أغسطس 2025).

[13]. عبدالحفيظ محمد الشيخ. ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة. *مجلة المستقبل العربي*. 2015؛37 (432): 124–136.

[14]. سليمان إبراهيم، ميخائيل أوتو جان، زاهي المغيربي محمد، أعبودة الكوني، الحصادي نجيب. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات. لايدن: معهد فان فولنهوفن، كلية القانون – جامعة لايدن؛ 2020.

متاح على الإنترنت[https://www.libyanlawandsociety.org/ar/research/transitional-justice] : (تم الدخول في تاريخ: 05 أغسطس 2025).

[15]. الصواني يوسف. ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ 2013 :208.

[16]. الرشيد أحمد الزروق، دخيل عماد مفتاح، صبرة حكمت أحمد. أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951–2010م. مجلة العلوم السياسية والقانون. 13؛2019.

[17]. الفنيش حسام. الأحزاب الليبية تواجه ضغوطًا حكومية متزايدة. الوطن الليبية. متاح على الإنترنت : [https://www.libyaakhbar.com/libya-news/2611432.html] (تم الدخول في تاريخ: 09 أغسطس 2025).

[18]. الصلابي علي. العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية. الطبعة الأولى. دار ابن كثير للنشر والتوزيع: بيروت؛ 2013.